**الجمهورية التونسية**

**مجلس نواب الشعب**

# محضر جلسة لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

# عدد 20

**21 جوان 2024**

❖ **تاريخ الاجتماع**: الجمعة 21 جوان 2024

❖ **جدول الأعمال:**

جلسة استماع الى:

1) السيدين بغدادي عون (متفقد أول في مجال التربية المسرحية) **ووليد الدغسني** (بيداغوجي) حول مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية عدد 2023/55.

2) جهة المبادرة حول مقترح قانون يتعلق بالصناعة السينمائية في تونس عدد 2024/03

**الحضور:**

- **الحاضرون**:06
- **المعتذرون**: 03
- **الغائبون**: 01

**بداية الجلسة**: س 13 و30 دق صباحا **رفع الجلسة**: س 17 و10دق

## I. أعمال اللجنة:

في بداية الجلسة أكد السيد رئيس اللجنة على ضرورة عقد جلسات استماع لكل من له علاقة من قريب أو بعيد بمقترح القانون وذلك قبل انهاء النظر في المقترح حتى تشارك جميع الهياكل والأطراف والمؤسسات في صياغة فصول مقترح القانون بما يضمن حسن تطبيقه واستجابته لمطالب الفنانين ولاسيما ما يتعلق منها بوضعيتهم المالية والاجتماعية. واشار الى عزم اللجنة على انهاء النظر في المقترح والمصادقة على تقريره وعرضه في أقرب الآجال على الجلسة العامة.

وفي مداخلته أشار السيد بغدادي عون متفقد أول في مجال التربية المسرحية، الى أهمية الفن ودوره في تطوير الشعوب ورقي الدول التي يوجد بمدارسها نوادي مسرح ونوادي ثقافية، ما يؤكد الدور الحضاري للفن الذي يسهم في تنوير العقول وحماية الشباب من الظواهر الاجتماعية الخطيرة مثل الإرهاب والمخدّرات وغيرها.

وأضاف أن المقترح المعروض لا يخلو رغم أهميته من نقائص منها خاصة ما تعلق بتحديد بعض المفاهيم، على غرار مفهوم الفنان الذي حدّده الفصل الأول من المقترح بالمجال التطبيقي حيث يكون الفنان من يعتبر عمله الفني عنصرا أساسيا في حياته، والحال ان الفنان هو كل مبدع بقطع النظر عن الممارسة بصفة محترف، كما اعتبر ان مفهوم الاحتراف الوارد بالفصل الثاني من المقترح الذي حصر محترفي المهن الفنية في الفنانين المتحصلين على البطاقة المهنية، يتنافى مع الابداع لأن المبدعين غير مرتبطين بالضرورة بالبطاقة المهنية، مشيرا إلى غياب التنصيص ضمن المقترح على ،على أهمية التنصيص صلب مقترح القانون على دور ومكانة وأهمية التكوين العلمي والأكاديمي للفنانين وأصحاب المهن الفنية بالنظر الى تلازم البعدين النظري والتطبيقي، مشددا على ضرورة مراجعة القسم الثالث من مقترح القانون المتعلق بشروط الحصول على البطاقة المهنية. واشار في هذا الصدد الى أنه لا يمكن اعتبار كلا من الإداري او التقني فنانا وعدم الإشارة للمسرحيين ضمن فصول المقترح.

وأفاد السيد وليد الدغسني أن تقني وإداريي الأعمال الفنية لا يمكن اعتبارهم فنانين وأن مفهوم المهن الفنية الوراد بالفصل 8 من المقترح لا يتناسب مع الممارسة الفعلية للمهن الفنية، مؤكدا على أن

اللجان التي يعهد لها الفصل في ملفات الحصول على البطاقة المهنية غير مراقبة وتشوب أعمالها شبهة فساد لاعتمادها مقاييس غير موضوعية في اسناد البطاقات المهنية، مضيفا أنه لا يمكن الحديث البتة عن اسناد الأطفال بطاقة مهنية فنية نظرا لتعاض ذلك مع مجلة حماية الطفل ومع المواثيق الدولية التي تنص على عدم تشغيل الأطفال.

كما أضاف السيد المتفقد الأول في مجال التربية المسرحية أن مفهوم العقد الفني وشروط صحته الواردة بالفصل 15 غير واضحة ويجب مراجعتها خاصة بالنسبة للفنانين الأجانب الذين يتحصلون على مبالغ هامة على إثر عقود فنية مع متعهدي حفلات وفي المقابل لا يدفعون أي معاليم للدولة.

وبالنسبة لمسألة الاحتراف الفني أشار السيد وليد الدغسني أن مفهوم الفنان المحترف الوارد بالباب الثاني الفصول 5و6و7 مقتبس عن المدونة الغربية لأنه قد يوجد فنان محترف لكنه غير مبدع، لذلك لا يمكن ان يمنح الاحتراف لمدى الحياة، وأن مقترح القانون صيغ على مقاس بعض الفئات الفنية وأصحاب الشركات، ومن جهة أخرى أشار إلى ضرورة مراجعة مفهوم العقد الفني، وشروط صحته الشكلية والجوهرية، ومراجعة شروط اسناد بطاقة الاحتراف الفنية.

من جهته شدّد الأكاديمي السيد وليد الدغسني على ضرورة مراجعة إجراءات وشروط الحصول على الدعم المقدّم من وزارة الشؤون الثقافية للإنتاجات الدرامية والركحية، وتغيير المعايير حيث يجب أن يمنح لقيمة العرض الفنية وليس بحسب نوع الفنان ان كان متفرغا أو غير متفرغ.

وفي مداخلاتهم أشار أعضاء اللجنة إلى أهميّة جلسة الاستماع باعتبار ما تضمنته من طرح دقيق لمسائل جديدة تتعلق بمراجعة بعض الفصول المحددة، مؤكدين أن الغاية من توسيع جلسات الاستماع هي تجويد صياغة مقترح القانون وتثبيت فصوله بما يستجيب لمصلحة جميع الفنانين.

كما أكّد النواب سعي اللجنة الى التسريع في دراسة مقترح القانون وعرضه على الجلسة العامة للمصادقة عليه قبل نهاية الدورة النيابية 2023-2024.

وبخصوص مقترح القانون المتعلق بالصناعة السينمائية في تونس، وبمناسبة الاستماع لجهة المبادرة أشار السيد رئيس اللجنة إلى أهمية مقترحات القوانين المحالة على اللجنة وضرورة التسريع في دراستها

بهدف تعديل وتغيير المنظومة التشريعية في عديد القطاعات، مذكرا بالنسق السريع الذي تنتهجه اللجنة في دراستها لمقترحات القوانين المحالة عليها.

وحول الصناعة السينمائية في تونس أفادت السيدة نجلاء اللحياني عن جهة المبادرة أن مقترح القانون المذكور هدفه اصلاح الهياكل المنظمة للقطاع من أجل تنمية الإنتاج السينمائي وتوفير مواطن شغل للشباب المتخرج من العدد الكبير من مدارس التكوين في المجال السمعي البصري.

وأضاف ممثلو جهة المبادرة أنّ تحقيق الأهداف المذكورة لا يكون إلا من خلال تنقيح وتعويض القانون عدد 19 لسنة 1960 المؤرخ في 27 جويلية 1960 والمتعلق بالصناعة السينمائية في تونس والمرسوم عدد 86 لسنة 2011 المؤرخ في 13 سبتمبر 2011 المحدث للمركز الوطني للسينما الذي تم إعداده بالتشاور مع جميع المتدخلين والمهنيين لمعالجة الإخلالات والهنّات المتعلّقة بالإطار التشريعي الحالي المنظّم لقطاع السينما والذي يتسم بالتشتت والغموض وعدم مواكبة تطوّر القطاع خاصة من الناحية الهيكلية والتنظيمية.

كما أشاروا الى ضرورة إعادة هيكلة المركز الوطني للسينما والصورة ووضع الأليات اللازمة لتمكينه من توفير موارد ومداخيل مالية إضافية بديلة لدفع عجلة الاستثمار في القطاع السينمائي وتحقيق قيمة مضافة عالية في الاقتصاد الوطني والنهوض بالسينما التونسية ومزيد دعمها وتطويرها حتى تتمكن من مواصلة دورها الريادي في الترويج لصورة تونس، ووضع حدا للتعقيدات والإجراءات والبيروقراطية الإدارية التي باتت تمثل عائقا حقيقيا أمام جلب الاستثمار والنهوض بالقطاع السينمائي.

وشدّدوا من ناحية أخرى على أهميّة تركيز منظومة التذكرة الموحّدة لقاعات السينما والتي ستمكّن من ضبط نسب النشر والتوزيع، وشباك لإسناد رخص توزيع الأفلام التونسيّة والأفلام المورّدة، إضافة الى ضرورة وضع برنامج لإسناد ومرافقة وتنمية أنشطة المكتبة السينمائية المكلّفة بالمحافظة على التراث والارشيف السينمائي وتثمينه وذلك بالنظر الى الرصيد الفني الهام الذي تحتوي عليه والتي تمثل الذاكرة الفنية.

كما أكّدوا على وجوب الإسراع بتركيز السجل الوطني للسينما مما سيسهم في تأمين الاشهار وحماية الحقوق المتعلقة بالمصنفات السينمائية والسمعية البصرية وإرساء منظومة الابداع القانوني لكل الأفلام التونسية، واسناد مختلف تراخيص التصوير وتوريد الأفلام الأجنبية والاستغلال التجاري بصفة عامة لتوفير مداخيل مالية جديدة ولتطوير الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وأكّد ممثّلو جهة المبادرة أهمية التخطيط وحوكمة التصرّف في موارد صندوق التشجيع على الاستثمار في مجال السينما، ووضع خطة وطنية للنهوض بمنظومة قاعات العرض السنيمائي. واقترحوا، في اطار اعادة هيكلة وتنظيم القطاع، تركيز منظومة السجل الوطني للسينما والصورة ومنظومة للإيداع القانوني.

وتمّ خلال النقاش التأكيد على الأهمية القصوى التي توليها اللجنة في النظر في جميع المبادرات التشريعية المتعلقة بمراجعة الشأن الثقافي عموما والمتعلقة بقطاع السينما على وجه الخصوص بالنظر إلى حيويته وقدرته التشغيلية العالية ودوره في التعريف بتونس وعمقها الحضاري والتاريخي ومنجزها الثقافي.

وأشار أعضاء اللجنة الى حضور الإنتاج الفني التونسي وإشعاعه في أهم المهرجانات الدولية، واكّدوا انه يحقّق نجاحا وتألّقا، مبرزين ما تتمتع به الكفاءات الفنية الوطنية من تقدير واشادة ومكانتها ضمن السينما العربية. وطالبوا بوضع حد لهجرة هذا الرصيد البشري الثريّ والهام وتشجيعه على الاستثمار وطنيا.

كما أكدوا ان الاشعاع الدولي هو خير دليل على جودة ورقي الإنتاج الفني الوطني، وطالبوا بضرورة الإسراع بتحرير المبادرة في قطاع السينما وبمزيد العمل على استقطاب المستثمرين الأجانب من خلال سن التشريعات الملائمة والمحفزة في هذا المجال.

وفي ردهم على تساؤلات النواب واستفساراتهم أكّد ممثلو جهة المبادرة وجوب وضع خطة متكاملة تتمثل على المستوى الداخلي في وضع استراتيجية لتنمية المهرجانات والتظاهرات السينمائية ومساندة العمل الجمعياتي، وتتمثل على المستوى الخارجي في وضع برنامج متكامل للتعاون الدولي لترويج السينما التونسية في المهرجانات والتظاهرات الدولية .

وأبرزوا أهمية النهوض بالقطاع عبر تنمية الإنتاج السينمائي التونسي وتطوير منظومة التكوين في المهن السينمائية ذات القدرة التشغيلية العالية وضرورة الاستثمار في مجال بنية الصناعات التقنية السينمائية.

اما في خصوص مجابهة التعقيدات والبيروقراطية الإدارية فقد أكّدوا على وجوب تركيز شباك موحد لرخص التصوير، ومنظومة في الجهات لتسهيل ترويج واستقطاب تصوير الأفلام والاعمال السمعية والبصرية الأجنبية، الى جانب سن امتيازات جبائية وتسهيلات ديوانية في هذا المجال.

## قرار اللجنة

- مواصلة النظر في مقترحي القانونين عدد 2023/55و 2024/03 في جلسات لاحقة.

**رئيس اللجنة** **مقرر اللجنة**